



إعلان شركة الحاسوب للتجارة عن دعوة مساهميها إلى حضور اجتماع الجمعية العامة العادية (الاجتماع الأول) عبر وسائل التقنية الحديثة

البند	البيان
نوع اجتماع الجمعية العامة	جمعية عامة عادية
عدد مرات الدعوة لاجتماع الجمعية العامة	الاجتماع الأول
عنوان الإعلان	يدعو مجلس إدارة شركة الحاسوب للتجارة المساهمين إلى حضور اجتماع الجمعية العامة العادية (الاجتماع الأول)
مقدمة	يسر مجلس إدارة شركة الحاسوب للتجارة دعوة المساهمين الكرام للمشاركة والتصويت في اجتماع الجمعية العامة العادية (الاجتماع الأول) عن طريق وسائل التقنية الحديثة يوم الاربعاء الموافق ٢٨/١١/١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤/٠٦/٥ م في تمام الساعة ١٩:١٥ م- عبر وسائل التقنية الحديثة باستخدام نظام تداولاتي.
مكان ومدينة انعقاد الجمعية العامة	مقر الشركة الرئيسي بالرياض – (عبر وسائل التقنية الحديثة)
رابط بمقر الاجتماع	www.tadawulaty.com.sa
تاريخ انعقاد الجمعية العامة	٢٨/١١/١٤٤٥ هـ الموافق ٢٠٢٤/٠٦/٥ م
وقت انعقاد الجمعية العامة	١٩:١٥ م
كيفية انعقاد الجمعية العامة	عبر وسائل التقنية الحديثة
حق الحضور	يكون حق الحضور للمساهمين المقيدون في سجل مساهمي المصدر لدى مركز الإيداع بنهاية جلسة التداول التي تسبق اجتماع الجمعية العامة وبحسب الأنظمة واللوائح، كما أن أحقية تسجيل الحضور لاجتماع الجمعية تنتهي وقت انعقاد اجتماع الجمعية، وأن أحقية التصويت على بنود الجمعية للحاضرين تنتهي عند انتهاء لجنة الفرز من فرز الأصوات.
النصاب اللازم لانعقاد الجمعية	يكون اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحاً إذا حضره مساهمون يمثلون (ربع رأس المال على الأقل)، وإذا لم يتوفر النصاب اللازم لعقد هذا الاجتماع، سيتم عقد الاجتماع الثاني بعد ساعة من انتهاء المدة المحددة لانعقاد الاجتماع الأول، ويكون الاجتماع الثاني صحيحاً أيضاً كان عدد الأسهم الممثلة فيه.
جدول أعمال الجمعية	١. الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣ م ومناقشته. ٢. التصويت على تقرير مراجع حسابات الشركة عن العام المالي المنتهي في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣ م بعد مناقشته. ٣. الاطلاع على القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣ م ومناقشتها. ٤. التصويت على تعيين مراجع حسابات الشركة من بين المرشحين بناء على توصية لجنة المراجعة؛ وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للفترة المنتهية في ٣٠/٦/٢٠٢٤ م والسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٤ م، وتحديد اتعابه. ٥. التصويت على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣ م. ٦. التصويت على صرف مبلغ (١٣٠,٠٠٠) ريال مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣ م.



<p>٧. التصويت على تفويض مجلس الإدارة بصلاحيه الجمعية العامة العادية بالترخيص الوارد في الفقرة (١) من المادة السابعة والعشرين من نظام الشركات، وذلك لمدة عام من تاريخ موافقة الجمعية العامة أو حتى نهاية دورة مجلس الإدارة المفوض أيهما أسبق، وفقاً للشروط الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة.</p> <p>٨. التصويت على تعديل لائحة عمل لجنة المراجعة (مرفق)</p>	
(مرفق)	نموذج التوكيل
للمساهمين الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجمعية وتوجيه الأسئلة وتوجيه الأسئلة، وكيفية ممارسة حق التصويت	حق المساهم في مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال الجمعية، وتوجيه الأسئلة، وكيفية ممارسة حق التصويت
بإمكان المساهمين الكرام المسجلين في موقع خدمات تداولتي التصويت إلكترونياً عن بعد على بنود جدول أعمال الجمعية بدءاً من الساعة الواحدة من صباحاً يوم السبت بتاريخ ٢٤-١١-١٤٤٥هـ الموافق ٠١-٦-٢٠٢٤م وحتى نهاية وقت انعقاد الجمعية. علماً بأن التسجيل والتصويت في خدمات تداولتي متاح مجاناً لجميع المساهمين باستخدام الرابط التالي: https://tadawulaty.com.sa	تفاصيل خاصة التصويت الإلكتروني على بنود الجمعية
وفي حال وجود استفسار نأمل التواصل من خلال البريد الإلكتروني: moh@alhasoob.com	طريقة التواصل في حال وجود أي استفسارات
-	معلومات إضافية
مرفق	الملفات الملحقة

تقرير لجنة المراجعة للجمعية عن العام المالي ٢٠٢٣ م

سعادة / رئيس وأعضاء مجلس الإدارة
حفظكم الله
السادة / مساهمي شركة الحاسوب للتجارة
حفظكم الله
السلام عليكم ورحمة الله وبركانه ،،

الموضوع : تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة للمساهمين عن العام المالي ٢٠٢٣ م ورأيها في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة.

يسر لجنة المراجعة أن تقدم لمساهمي الشركة الكرام تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٣ م والمتضمن رأيها في مدى كفاية الرقابة الداخلية وبيان ما قامت به اللجنة من أعمال ضمن اختصاصها وذلك اتباعاً للمتطلبات النظامية والإشرافية كما نصت عليه المادة ٨٨ من لائحة حوكمة الشركات ومدى كفاية نظام الرقابة والمالية وإدارة المخاطر في الشركة.

تتألف لجنة المراجعة بالشركة من ثلاثة أعضاء عضوين منهم من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وعضو من خارج المجلس حيث عقدت اللجنة ٤ اجتماعات خلال العام ٢٠٢٣ م حضرها جميع أعضاء اللجنة، لمناقشة القوائم المالية الأولية والسنوية والتوصية بالموافقة عليها، هذا بالإضافة إلى اجتماعاتها مع المراجع الخارجي للشركة لمراجعة الحسابات والتقارير والملاحظات التي يقدمها المراجع الخارجي.

تتمثل مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة الرئيسية في المراجعة وتقديم التقارير عن:

١. مراجعة القوائم المالية النصف سنوية والسنوية مع المراجع الخارجي والادارة العليا قبل التوصية المجلس الإدارة بشأنها.
٢. التأكد من استقلال المراجعين الخارجيين عن الشركة وأعضاء مجلس الإدارة والادارة التنفيذية في الشركة.
٣. مراجعة وتحديث لائحة عمل لجنة المراجعة والرفع المجلس الادارة بالتوصيات لاعتمادها من قبل الجمعية العمومية.
٤. مراجعة تقارير الإدارة المالية ومتابعة تنفيذ الاجراءات والتوصيات التصحيحية.
٥. مراجعة وتقييم العروض المقدمة من مكاتب المراجعين الخارجيين للنصف سنوي والسنوي من عام ٢٠٢٤ م ورفع توصيتها بهذا الشأن المجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين والحرص على تمتع جميع المرشحين بالخبرات اللازمة وممارسة عملهم بحيادية واستقلالية.
٦. مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة ومتابعة التطورات واللوائح الجديدة الخاصة بالمعايير الدولية للتقارير المالية والتوصيات في هذا الشأن.
٧. مراجعة مدى فاعلية التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات ذات الصلة.
٨. اصدار تقرير عن نتائج المراجعة السنوية لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية بالشركة، وإبداء رأيها في مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية للعام المالي ٢٠٢٣ م
٩. المراجعة الدورية لملاحظات الجهات الرقابية للتأكد من فاعلية التزام الشركة بالضوابط والتشريعات التنظيمية.

رأي اللجنة عن مدى كفاية أنظمة الرقابة الداخلية :

ان الادارة التنفيذية للشركة مسؤولة عن ضمان وجود نظام شامل وفعال للرقابة الداخلية والذي يشمل الالتزام بالعمل بالسياسات والاجراءات التي أقرتها الإدارة التنفيذية لضمان تحقيق أهدافها الاستراتيجية وحماية أصولها وتابعت اللجنة بشكل دوري جهود الإدارة التنفيذية لضمان معالجة اية ملاحظات يتم اكتشافها ووضع الضوابط الكفيلة التي تحد من تأثيرها على نظام الرقابة الداخلية. واستناداً على ذلك، ترى اللجنة أن نظم الرقابة الداخلية والرقابة المالية والمخاطر المعمول بها حالياً، يعملوا بفعالية مقبولة دون أي ملحوظات جوهرية مع الحاجة إلى التحسين المستمر لبعض أوجه الفاعلية فيها، علماً بأن أي نظام الرقابة بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفعالية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

رئيس لجنة المراجعة

عبد الله محمد عبد الله الخويطر